

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

د. ماجد بن عمر القرنيّ

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية - قسم اللغويات

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

د. ماجد بن عمر القرني

ملخص البحث:

من الظواهر الفريدة التي نقلها علماء العربية ظاهرة إشمام الوقف، وهو ضمُّ الشفتين بعد الوقف على الحرف المضموم ساكناً دون تصويت، وهدف هذا البحث الإجابة عن السؤال الآتي: هل أخذ هذا النوع من الإشمام عن العرب، أم هو من وضع العلماء بعدهم؟

أبرز البحث موقفين للعلماء تجاه هذه الظاهرة:

أولهما: إثباتها للعرب، وهو موقف جلُّ علماء العربية.

والآخر: نفي أن تكون هذه الظاهرة مأخوذة عن العرب، وإنما هي من وضع النحاة أو قراء القرآن، وهو موقف القليل من العلماء، أقدمهم قُطْرُب.

وتوصل البحث إلى أن هذا النوع من الإشمام مأخوذ عن العرب وليس من وضع العلماء.

Ishmaam alwaqf in Arabic between negating and proofing

A summary of the research.

Ishmaamalwaqfis one of the unique phenomena, which is conveyed by Arab scholars. Which means circling the two lips, without a sound after pronouncing the last letter saakin, indicating a dhamm.

This research aims to answer the following question:

Has this type of al ishmam been taken from Arab or an innovating by Scholars after them?

This research shows two different perspectives in relate to this phenomena.

First of them is to prove this phenomena for the Arab, and this is the perspective of most scholars.

And the other is deny that it has been taken from Arab and indeed it is the creation of Arabic grammarians and reciters of Qur'an. This is the perspective of few scholars, oldest of them Qutrub.

This research concludes that this phenomenon has been taken from Arab, not the creation of scholars.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، من الظواهر الفريدة التي تحدت عنها علماء العربية ظاهرة إشمام الوقف، بمعنى أن يوقف على الحرف المضموم بضم الشفتين دون صوت بعد الإسكان كما سيأتي، وفرادة هذه الظاهرة أتت من أنها ظاهرة لا صوتية، ومع ذلك عني بها علماء اللغة الذين يدرسون اللغة التي هي «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»^(١)، ومع أنها كتحرريك بعض الجسد كما يقول سيبويه^(٢) لا تدخل في حيز لغة الجسد؛ لأن لغة الجسد يدل بحركات الجسد فيها على معان، أما هذا التحريك فيدل به على صوت من الأصوات، ومن هنا تأتي فرادة هذه الظاهرة.

وموضوع الإشمام عموماً كتب فيه عدد من الأبحاث، وفتت على أربعة منها، وهي:

- الإشمام: الظاهرة ومفهوم المصطلح، للدكتور إبراهيم الشمسان، منشور في مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة العشرون، ١٤١٥هـ.
- الإشمام في العربية: حقيقته وأنواعه، للدكتور غانم قدوري الحمد، منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد التاسع، ١٤٣١هـ.
- المصطلحات الثلاثة: الروم والإشمام والإخفاء بين القراء واللغويين، للدكتور أحمد أبو العيلة رخا، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الثاني عشر، ١٩٩٣م.
- ظاهرة الروم والإشمام بين النحاة والقراء - دراسة صوتية، لسامية بوزياد، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ١٤٣٢هـ.

غطت هذه الأبحاث دلالات الإشمام وأنواعه، وأحكامه المختلفة، ولكن بقيت مسألة أولية مهمة، وهي ثبوت نوع منه، وهو إشمام الوقف، وهي قضية اختلف فيها، أخذ هذا النوع من الإشمام عن العرب، أم هو من ابتداء العلماء بعدهم؟ وهذا البحث هو محاولة للإجابة عن هذا السؤال.

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

بدأته بالحديث عن دلالات الإشمام عموماً باختصار؛ ليظهر موقع إشمام الوقف منها، واعتمدت في هذا على إبراز آراء المتقدمين في بيان هذه الدلالات، وكان في هذا مغايرة لعمل من قبلي، ثم أجبت عن تساؤل مفترض عن ورود هذه الصورة من الإشمام في غير الوقف، ومن بعدُ أمنت عن مواقف العلماء من هذا الإشمام، فبدأت بمن ينفيه عن العرب، ثم ذكرت المثبتين له، وأخيراً خلصت إلى التّرجيح بين هذين التّهجين.

أولاً: دلالات مصطلح (الإشمام):

تصدى للحديث عن هذا المصطلح عدد من علماء العربية الأوائل، ولم يجتمعوا على كلمة سواء، فإنّ منهم من حصره في معنى واحد فقط، مثل الفارسيّ، قال: «الإشمام عند التّحويين ليس بصوت، فيفصل بين المدغم والمدغم فيه، وإما هو تهيئة العضو لإخراج الصّوت الذي هو الضّمّ ليدلّ عليه، وليس بخارج إلى اللفظ... ولعلّ أبا بكر ظنّ أنّ القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعني به التّحويون في أنّه تهيئة العضو للصّوت وهمّ به، وليس بخروج إلى اللفظ»^(٣)، فالفارسيّ يحصر الإشمام هنا بما يُعرف بإشمام الوقف، ويجعله مراد التّحويين ومقصودهم، ولكننا نجد نفسه خرج عن هذا الاصطلاح، فاستعمل الإشمام بمعنى التّطوق ببعض الحركة^(٤)، وبمعنى إمالة الضمّة إلى الكسرة^(٥).

ومنهم من جعله ذا معنيين، مثل ابن خروف^(٦)، فعنده أنّ الإشمام إمّا ألّا يُسمع، وهو ما يكون في الوقف، وإمّا أن يُسمع، وهو ما يكون في وسط الكلمة مثل: (قيل)، ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾^(٧)، ومثله ابن إياز^(٨)، فإنّه ذكر أنّ الإشمام في اصطلاح الثّحاة له دالتان: أوّلها: ما ذكره الفارسيّ سابقاً، وخصّه بالوقف، والآخر: أن يُنحى بالكسرة نحو الضمّة، وبالياء نحو الواو، وذلك في الفعل المبنيّ للمجهول، نحو: (قيل)، و(بيع).

وأفضل من تحدّث عن دلالات هذا المصطلح وأنواعه من المتقدّمين ابن الفرخان^(٩)، وهو من علماء القرن السّادس الهجريّ، ذكر أنّه يطلق على خمسة معان:

الأوّل: أن تشمّ الحرف الحرف، ولا يكون هذا إلّا بين الحرفين المتقاربين في المخرج، مثل أن يشمّ الصّاد زايًا، وليس هذا الإشمام المطلق، بل لا بدّ من ذكر الطّرفين معاً.

الثّاني: أن تشمّ الحركة الحركة، وذلك نحو: (رُدّ) المبنيّ للمجهول، أشمّوا الضّمّ فيه الكسر، وهذا أيضاً ليس الإشمام المطلق؛ لأنّك تحتاج فيه إلى ذكر الطّرفين.

الثّالث: أن تشمّ السّكون إشماماً يظهر في اللفظ، وهذا هو الإشمام المطلق عند الكوفيّين، ويسمّى هذا التّوع عند البصريّين في الأكثر روماً لا إشماماً.

الرّابع: أن تشمّ السّكون الحركة إشماماً لا يظهر إلى اللفظ، بل يكون إشارة شفويّة يدرّكها البصير دون الأعمى، وهذا هو الإشمام المطلق عند البصريّين، والكوفيّون يسمّونه روماً.

الخامس: الدّهاب عن الحركة إلى السّكون، ويسمّى أيضاً الاختلاس والإخفاء. وتشترك هذه المعاني في أنّها توسّط بين طرفين في الصّوت، سواء أكان هذا بين حرفين، أو حركتين، أو حركة وسكون^(١٠).

وأما في اصطلاح علماء القراءات فيطلق الإشمام في عرفهم^(١١) بمعان أربعة: أوّلها: خلط حرف بحرف، والثّاني: خلط حركة بأخرى، والثّالث: إخفاء الحركة، فتكون بين الإسكان والتّحريك، والرّابع: ضم الشّفتين بعد سكون الحرف.

ويلاحظ أنّه لا فرق بين هذا التّحديد لدلالات هذا المصطلح عند القراء وما ذكره ابن الفرخان إلّا في الجمع بين المعنى الثّالث والرّابع عنده في معنى واحد.

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

ولم أقف بعد طول تتبُّع لهذا المصطلح على استعمال له يخرج عن هذه المعاني التي ذكرها ابن الفرخان إلَّا في استعمال بعضهم^(١٢) له في تحريك هاء الضمير من غير إشباع أي: دون صلة.

وبعض المعاصرين^(١٣) أوصل معاني الإشمام إلى ثلاثة عشر معنى، أخذ شواهد المعاني التي أضافها من كتب علوم القرآن، ولكن ما صحَّ من هذه المعاني يعود إلى المعاني السابقة، مثل: الإمالة، وإشمام الحركة في الحرف الساكن في الوصل.

ثانياً: إشمام الوقف في غير الوقف:

الذي يعيننا من دلالات الإشمام السابقة المعنى الرابع، وهو ضمُّ الشفتين بعد الوقف على الحرف المضموم ساكناً دون تصويت، فلا يُسمع، وإنَّما يُرى^(١٤)، وهو المراد بالإشمام إذا أُطلق عند البصريين كما سبق.

وهذا النوع من الإشمام يسمَّى عند بعضهم^(١٥) بإشمام الوقف؛ لأنَّه وجه من أوجه الوقف على الكلمة المتحرِّكة بالضمِّ عند كثير من التحوُّين كما سيأتي، ومع ذلك وردت هذه الصُّورة من الإشمام في غير الوقف، فمن ذلك عند الفارسي^(١٦) وغيره^(١٧) إشمام الدالِّ الضمِّ في ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾^(١٨)، وبعضهم يرى أنَّه هنا اختلاس للضمِّ^(١٩)، ومنه إشمام التَّون في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾^(٢٠) قال الأنباري: «سكَّنوا الأوَّلَ منهما وأدغموه في الثاني، وبقي الإشمام يدلُّ على ضمِّ الأوَّل، والإشمام ضمُّ الشفتين من غير صوت»^(٢١)، والقراء والتَّحويُّون مختلفون في حقيقة الإشمام في هذا الموضع^(٢٢)، وممَّا يتَّصل بهذا أنَّ أبا عمرو كان إذا أدغم الحرف المرفوع أو المجرور في ما بعده أشار إلى حرَّكته، واختلف القراء والتَّحويُّون^(٢٣) أيضاً في هذه الإشارة، وبعضهم^(٢٤) حملها على هذا الإشمام.

وهناك من أثبت هذا الإشمام في المبني للمجهول من الأجوف، نحو: (قيل)، فيرى أنه ضمٌ للشفتين مع الكسر الخالص^(٢٥)، وهذا خلاف المشهور عند القراء والتحويين^(٢٦)، فإنَّ الواجب عندهم أن تكون صورة الإشمام هنا بأن ينحى بالكسرة فيه نحو الضمة^(٢٧).

وحمل بعض العلماء^(٢٨) على الإشمام بهذا المعنى ما ذكره سيبويه^(٢٩) من أنه سمع من العرب من يشم قاف (يؤرقني) الرِّفَع في قول الرَّاجِز:

مَتَى أَنَامُ لَا يُؤرِّقُنِي الْكَرِي^(٣٠)

وذكروا أنه لولا هذا لانكسر البيت، ويشكل على هذا أن سيبويه ذكر أنه سمعه، وهذا الإشمام لا يُسمع، قال الفارسي: «ليس طريق الإشمام السَّمع، وإنما الرؤية»^(٣١)، قال هذا تعليقاً على نفي قطرب سماع الإشمام كما سيأتي، فيحتمل أن يجاب عن هذا بأنهما قالا ذلك جرياً على العادة؛ لأنَّ أخذ اللغة عن العرب كلُّه ما عدا هذا الإشمام طريقه السَّمع، وقد يكون مراد سيبويه التُّطق بجزء يسير من الحركة، لا يعدُّ الحرف به متحرِّكاً، بل يبقى في حيز السُّكون، فلا ينكسر البيت، ومثل هذا يسمَّى روماً وإشماماً أيضاً^(٣٢)، وذكر ابن الفرخان^(٣٣) أن روم الحركة في حكم السُّكون وعلى زنته، وعلى هذا فهم ابن سيده كلام سيبويه، فعرف الإشمام اعتماداً عليه بأنه «روم الحرف الساكن بحركة خفية لا يعتدُّ بها، ولا تكسر وزناً»^(٣٤)، وكذا أبو حيان، فإنه ذكر أن ظاهر نص سيبويه على أن الإشمام في البيت مسموع^(٣٥).

وأصرح من المثال السابق في مجيء هذا الإشمام في الوصل قول سيبويه: «وقد يسكن بعضهم في الشَّعر ويشمُّ، وذلك قول الشَّاعر امرئ القيس:

فاليومَ أشربُ غيرَ مُستَحْقِبٍ إثمًا من الله ولا واغِلي^(٣٦)

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

وجعلت التُّقطَة علامة الإشمام»^(٣٧)، وسيأتي أن علامة هذا الإشمام عند سيبويه التُّقطَة.

أخلص من هذا إلى أن هناك من أثبت هذه الصُّورة من الإشمام في غير الوقف، وذلك في مواضع اختلف معهم في جُلِّها اختلافاً كبيراً، وبعضها يتعلَّق بكلمة مخصوصة، أو بيت محدَّد، وليس قانوناً مطَّرداً، وعلى كلِّ فليس هذا الإشمام في هذه المواضع بشهرته في الوقف، ومن هنا استحقَّ أن يسمَّى إشمام الوقف.

ثالثاً: النَّافون لإشمام الوقف:

أقدم من نفى أن يكون هذا الإشمام في كلام العرب أبو عليٍّ محمَّد بن المستنير، المعروف بقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ)، صرَّح بهذا في كتابه (معاني القرآن)، قال: «وهذا الإشمام من التَّحويين، ولم نسمعه من العرب»^(٣٨)، فهذا تصريح بأنَّ التَّحويين هم من وضع هذا الإشمام، وأنه ليس في كلام العرب، ولم ينتشر قوله، فلم أقف عليه إلَّا عند ابن خروف، قال: «قال قطرب: الإشمام من التَّحويين، وليس بمسموع من العرب»^(٣٩)، ثمَّ نقله عن ابن خروف الشَّاطِبيُّ^(٤٠)، ووجدته أيضاً في إحدى الحواشي على كتاب سيبويه^(٤١).

وهذا القول لقطرب يتَّسق مع قول آخر له، وهو قوله بأنَّ حركات الإعراب لم تدخل الكلام للتَّفريق بين المعاني، وإلَّا الفائدة منها سرعة التُّطق بالكلام في الوصل، وليعتدل الكلام بالمراوحة بين السُّكون في الوقف والحركة في الوصل^(٤٢)، فهذا القول يحصر فائدة حركات أواخر الكلم بحالة الوصل، فعند الوقف تزول الحاجة إليها، ومن هنا لا يكون هناك فائدة من بيان أصل حركة هذا الحرف الموقوف عليه، فيلزمه السُّكون دون إشمام، ولا يستقيم الرِّعم بأنَّ الحركات إمَّا جيء بها لأمر يتعلَّق بالوصل وهم يحرصون على الإشارة إليها في حال الوقف، فقوله في فائدة حركات الإعراب يتَّسق مع قوله في نفي الإشمام.

ويمكن أن يُنسب أيضاً نفي هذا الإشمام إلى أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، فقد قال تعليقاً على كلام سيبويه فيه: «هذا الذي يدعي ليس كما يدعي، وهو يفهم بالسَّمع دون النَّظَر»^(٤٣)، وجاءت عبارته عند الفارسي: «هذا الذي يدعيه في الإشمام ليس كما يقول، وهو يفهم بالسَّمع دون النَّظَر»^(٤٤)، فالأخفش نفى هنا المعنى الذي أثبتته سيبويه للإشمام، وفسره بما يُفسَّر به الرُّوم، ومن هنا علَّق الفارسيُّ على قوله بأنَّه متى سُمع صار روماً ولم يكن إشماماً^(٤٥)، فظاهر كلام الأخفش أنَّ الرُّوم والإشمام عنده لا فرق بينهما، ويبدو أنَّه مَنَّ قصد السيرافيُّ بقوله: «وبعض التَّحويين لا يعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولا يفرِّق بين الإشمام والرُّوم»^(٤٦).

وقد يصحُّ أن يكون اعتراض الأخفش على سيبويه ليس في مفهوم الإشمام، بل في تسميته ما وصف إشماماً، ويكون مردُّ هذا إلى أنه يرى أنَّ الإشمام إنَّما يطلق على المسموع، أمَّا غير المسموع فيسمَّى روماً، فيكون بهذا متَّبعاً لنهج الكوفيِّين الذين نُسب إليهم^(٤٧) أنَّهم يسمُّون الإشمام روماً والرُّوم إشماماً، وهو أمر محتمل، إلَّا أنَّ الأظهر أنَّه يخالف سيبويه في وجود المعنى نفسه لا في المصطلح؛ لأنَّ سيبويه تحدَّث عن الرُّوم والإشمام، ولم يعترض الأخفش على الرُّوم، ولو صحَّ الافتراض السَّابق ما كان الإشمام أولى من الرُّوم بالاعتراض، فكما أنَّ كلام سيبويه على الإشمام بهذا الاصطلاح غير صحيح فكذلك كلامه على الرُّوم، فدلَّ هذا على أنَّ اعتراضه إنَّما هو على وجود معنى الإشمام الذي ذكر سيبويه، وليس مجرد التَّسمية.

ثمَّ إنَّ الأقرب أنَّ هذا القول متأخَّر عن الأخفش، ونسبته إلى الكوفيِّين تحتاج إلى مزيد أدلَّة، فإنَّ أقدم من وجدته نسبه إليهم مكِّيُّ بن أبي طالب^(٤٨)، وكذا معاصره الدَّاني^(٤٩)، الذي نسبه إليهم وإلى ابن كيسان، ويعارضه أنَّ معاصرهما أبا العبَّاس المهدي^(٥٠) نسبه إلى ابن كيسان فقط، وذكر أنَّه خالف في هذا إجماع التَّحويين، وليس فيما وصلنا من كتب الكوفيِّين استعمال لمصطلح الرُّوم، ولم يشرح أحد منهم مفهوم

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

الإشمام، فلا أستبعد أن يكونوا لا يعرفون مفهوم الإشمام الذي ذكر سيبويه، ولا مصطلح الروم، وإنما يعرفون مفهومه فقط، ويسمونه إشماماً، فلماً وجدهم مكياً أو من أخذ عنه يسمون الروم إشماماً ظنَّ أنهم كذلك يفعلون في المصطلح الآخر، وعلى هذا يكون الكوفيون أيضاً ممن قصدهم السيرافي بكلامه السابق، وقد وجدت صاحب (العين) لا يذكر الروم، ولكنه ذكر الإشمام، وشرحه بما هو عند سيبويه روم^(٥١)، وتبعه أبو منصور الأزهري^(٥٢)، ولم أعد هؤلاء ممن ينفون الإشمام بمفهومه عند سيبويه لأنَّ عدم ذكرهم له لا يكفي في إثبات ذلك.

وقد يكون من نسب القول السابق إلى الكوفيين أراد المتأخرين منهم، فقد نُسب إلى ثعلب في (صناعة الكتاب)^(٥٣)، ذكر الشاطبي^(٥٤) أنَّ بعض القراء نسبة إليه، فيبقى على هذا أيضاً قولاً حادثاً بعد الأخفش.

هذا بالنسبة لرأي الأخفش في حواشيه على الكتاب، وأمَّا في كتابه (العروض) فخالف هذا، فأثبت ورود الإشمام والروم في الوقف لغة لبعض العرب، وجعل للروم علامة، وللإشمام علامة^(٥٥)، ممَّا يدلُّ على أنَّه يفرِّق بينهما، لكنَّه لم يعرفهما، فيحتمل أنَّه على رأي سيبويه، فهو الرأي المشهور عند علماء العربية^(٥٦)، فيظهر أنَّه أولاً لم يقف على هذا الإشمام الذي وصف سيبويه عند العرب فقال ما قال في حواشيه على الكتاب، فلماً سمعه بعدُ عاد فأثبتته.

وهناك احتمال آخر، وهو أنَّ الروم والإشمام كلاهما مسموع عند الأخفش، لكنَّهما يختلفان عنده في درجة الوضوح، وبهذا يتحد قوله في العروض وفي حواشي الكتاب، وابن الطحَّان^(٥٧) ذكر أنَّ نطق الحركة له أربع درجات، وممَّا يؤيِّد هذا الاحتمال أنَّ العلامة التي جعلها الأخفش لكلِّ منهما مخالفة لمثيلتها عند سيبويه، ممَّا يشير إلى أنَّه لا يتابعه في الاصطلاح، فلو كان يتابعه فيه لتابعه في العلامة، ولما احتاج إلى علامتين جديدتين، فالأصل في العلامات الكتابية الاتباع.

وعلى كلِّ فالأخفش ينفي صورة الإشمام التي ذكر سيبويه على الأقلِّ في حواشيه على الكتاب.

وثالث من يمكن أن يُنسب إليه نفي الإشمام ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، فقد نقل الحسن العُمانيُّ في أثناء حديثه عن الوقف وما يصحُّ فيه من روم وإشمام قولاً لابن قتيبة، يفهم منه نفيه الإشمام عن العرب، قال: «قال القُتَيْبِيُّ: والذي يعرفه أهل اللغة من مذاهب العرب أنَّها لا تقف إلَّا على ساكن، وما أحبُّ أن يُترك مذاهبُ العرب، بل أحبُّ أن أقف على السَّاكن في كلِّ موضع، إلَّا في مثل: (متاب)، و(عقاب) ونحوهما»^(٥٨)، ثمَّ عبَّ العُمانيُّ عليه بقوله: «والاختيار عندي ما اختاره الشُّيوخ من الإشمام والرُّوم»^(٥٩)، فسياق ورود هذا التَّقل يفهم منه أنَّ ابن قتيبة ينفي الإشمام، ويرى أنَّ أهل اللغة لا يعرفونه مذهباً من مذاهب العرب في الوقف، ولو جاء هذا التَّقل مفرداً عن هذا السِّياق لما فُهم منه ذلك؛ لأنَّ إطلاق القول بأنَّ العرب لا تقف إلَّا على ساكن ليس فيه نفي للإشمام؛ لاحتمال أنَّ المراد أنَّه كذلك في الأكثر، وهم كثيراً ما يكتفون بالحديث عن اللغة الكُثرى، ومن المعلوم أنَّ غالب العرب على الإسكان^(٦٠)، ثمَّ إنَّ الإشمام وإن كان يُجعل في الوقف قسيماً للإسكان، إلَّا أنَّ حقيقته أنَّه إسكان.

أمَّا الرَّابِع فهو أبو محمَّد الحسن العُمانيُّ، وهو من علماء القرن الخامس الهجريِّ، قال: «والأصل في الحركتين عند الوقف هو السُّكون، والإشمام والرُّوم يدخلان حال الوقف استحساناً من القراء وأهل العربيَّة»^(٦١)، فظاهر قوله هذا أنَّ الإشمام أدخله القراء في القراءة وعلماء العربيَّة في الكلام استحساناً منهم لا رواية، وكأنَّه تأثر بكلام ابن قتيبة الذي نقله آنفاً؛ وهو أمر محتمل؛ ولكنَّ الأقرب أنَّه لم يقصد نفي الإشمام عن العرب، ولكنَّه أراد أن يُبين عن قلته، وأنَّ الغالب في كلام العرب الإسكان، فكان الأصل ألاَّ يوقف به؛ لأنَّ قواعد العربيَّة إمَّا تبنى على الأكثر،

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

ويطرح القليل، ولكنهم لمَّا استحسنوه أجازوا الوقف به، فدخل في الوقف، وكذا القراءة الأصل فيها الأتباع، ولم يروَ الإشمام إلَّا عن بعض القراء، ولكن علماء القراءات استحسنوه، فأجازوا الوقف به لجميع القراء حتَّى الذين لم يروَ عنهم كما سيأتي، فدخل في الوقف عند الجميع، ومن هنا ذكر أنَّ الإشمام دخل الوقف استحساناً من القراء وأهل العربية، ويؤكد هذا إثباته أنَّ القراءة سنَّة متبعة^(٦٢)، ثمَّ هو في كتابه الآخر نصَّ على أنَّ الإشمام أخذ عن بعض القراء رواية^(٦٣).

ولم أجد أحداً نفى هذا الإشمام من العلماء المتقدمين غير هؤلاء مع طول التَّبُّع والبحث.

أمَّا في العصر الحديث فأعاد إظهار هذا القول بعد دروسه الدكتور إبراهيم أنيس^(٦٤)، فمال إلى القول بأنَّ هذا الإشمام لم تعرفه العرب، ولم تقف به، وإنَّما هو من صنع القراء، ابتكروه وسيلة تعليمية، لتعريف الطلاب بحركة آخر الكلمة قبل الوقف عليها، وعلى هذا فالنُّحاة تلقفوه منهم لا من أفواه العرب، ويظهر أنَّه لم يقف على رأي من تقدَّمه فيه.

ومثله محمد الأنطاكي^(٦٥)، فقد مال أيضاً إلى أنَّ هذا الإشمام ليس من طرائق العرب، وإنَّما هو من ابتكار القراء، لحرصهم على سلامة الأداء والأمانة فيه، ثمَّ أخذه عنهم النُّحاة، فهو يشترك مع الدكتور أنيس في القول بأنَّه من صنع القراء، لكنَّه يخالفه في سبب اختراعهم له، فهو يرى أنَّهم أوجدوه حرصاً على سلامة الأداء والأمانة فيه، أما الدكتور أنيس فيرى أنَّهم أوجدوه لغرض تعليميٍّ، ودعم الأنطاكي قوله هذا بالأدلة الآتية^(٦٦):

أولها: أنَّ جميع النُّحاة أثبتوا أنَّ هذا الإشمام قليل، بل في حكم النَّادر، ويكفي عندهم لقول ذلك أن يتلقَّفوه من عربيٍّ واحد، ولو كان مصاباً بعاهة تميله عن الصَّواب.

وثانيها: أنه ليس بصوت، بل هو حركة بالشفة، للدلالة على أن حركة الموقوف عليه الضم، فهو إلى لغة الضم أقرب منه إلى الكلام، قال: «ولا نعتقد أن العرب سخفاء إلى حد أن يأتوا بحركات الخرس لأداء معانيهم أو فهمها، وهم أهل الفصاحة والبلاغة»^(٦٧).

وثالثها: أن سيبويه لم يأخذه عن العرب على كثرة ما أخذ عنهم.

ويلاحظ أن الدكتور إبراهيم أنيس ومحمد الأنطاكي ينازعان في الروم أيضاً، ويريان أنه من صنع القراء، وكذا ابن قتيبة، وأما قطرب والأخفش فنزاعهما في الإشمام فحسب.

رابعاً: المثبتون لإشمام الوقف:

يصعب حصر من أثبت هذا الإشمام وسلّم به، فهو القول الغالب عند التّحويين، وأقدم من نُسب إليه إثباته الخليل وأبو الخطّاب الأخفش الأكبر، فبعد أن ذكر سيبويه من أوجه الوقف: الإشمام، والإسكان، والروم قال: «حدّثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطّاب، وحدّثنا الخليل بغير الإشمام وإجراء الساكن»^(٦٨)، يقصد بغير الإشمام وإجراء الساكن التّضعيف، يريد: أن الخليل استبدّ به عن أبي الخطّاب^(٦٩).

ومَن قال به من علماء القرن الثّاني أيضاً يونس بن حبيب، أثبت له تلميذه سيبويه، قال: «فالنصب والجرُّ لا يوافقان الرّفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل»^(٧٠)، وكذا أثبت له تلميذه قطرب^(٧١).

وبعد هذا جاء سيبويه فأثبت هذا الإشمام وجهاً من أوجه الوقف على المرفوع والمضموم دون غيرهما، وذكر أن سبب الإشمام هو التّفريق بين الساكن الأصلي وما يعرض سكونه، وأن علامته في الكتابة نقطة^(٧٢).

إشمام الوقف في العربيّة بين النّفي والإثبات

ومن بعده أثبتّه أكثر العلماء، فمن علماء القرن الرّابع أثبتّه ابن السّراج^(٧٣)، وأبو القاسم الزّجاجي^(٧٤)، وأبو عليّ الفارسي^(٧٥)، ومن علماء القرن الخامس الواحدي^(٧٦)، وابن بابشاذ^(٧٧)، والواسطي^(٧٨)، وفي القرن السّادس أثبتّه ابن السّيد البطلوسي^(٧٩)، والزّخسري^(٨٠)، وابن الدّهان^(٨١)، وفي القرن السّابع الشّلوّيين^(٨٢)، وابن الحاجب^(٨٣)، وابن مالك^(٨٤)، وغير هؤلاء كثير^(٨٥)، وإئّما هؤلاء أمثله، وهم يذكرونه وجهاً مسلّمًا به دون محاولة للاستدلال على ثبوته، أو حكاية قول من نفاه، بله الرّدّ عليه، ما عدا ابن خروف^(٨٦)، فإنّه ذكر قول قطرب والأخفش، ونسبهما إلى الفساد، ثمّ نقل عنه الشّاطبي^(٨٧)، وعلى كلّ لم أقف على من شكّك في إشمام الوقف من المتقدّمين غير من سبق.

خامساً: التّرجيح بين المذهبين:

لا يمكن أن يُردّد على من نفى هذا الإشمام بكثرة مثبته، وأنّ المثبت مقدّم على التّأني؛ لأنّهم لا ينازعون في ثبوته عند العلماء، وإئّما مناط التّزاع في أنّه من كلام العرب، وليس من صنع العلماء.

وقد ردّد بعض العلماء على قول قطرب أنّ الإشمام لم يُسمع بأنّ الإشمام آتته البصر لا السّمع، قال الفارسي: «ليس طريق الإشمام السّمع، وإئّما الرّؤية»^(٨٨)، وقال ابن خروف: «وهذا فاسد؛ لأنّ هذا الإشمام الذي في الطّرف لا يُسمع، وأخذه التّحويئون بأبصارهم من أفواه العرب»^(٨٩)، ولكن يمكن أن يجاب عن قولهما هذا بأنّ قطرباً قال بانتفاء السّماع جرياً على العادة في أنّ يكون الأخذ عن العرب طريقه السّماع، وسياق كلامه كان عن هذا الإشمام الذي يُرى ولا يُسمع، فمقصوده واضح، وإئّما توسّع في التّعبير.

والذي أميل إليه هو القول الثاني، وأن هذه الصورة من الإشمام أخذها التحوييون عن العرب، وليست من افتعالهم، ولا من صنع القراء، ويدل على هذا أمور:

أولها: أن سيويوه نسبه صراحة إلى العرب في قوله: «فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل»^(٩٠)، وقال بعد أن ذكر من أوجه الوقف: الإشمام، والإسكان، والرؤم: «حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب»^(٩١)، فهذان نصان صريحان من سيويوه يثبتان عودة هذا الإشمام إلى العرب، ومن نصوص سيويوه التي يفهم منها نسبه الإشمام إلى العرب قوله: «ولكنهم يشمون ويرومون الحركة لئلا يكون بمنزلة الساكن الذي يلزمه السكون، وقد يدعون الإشمام»^(٩٢)، ولا شك أن سيويوه والخليل والأخفش الأكبر من العلماء الثقات الذين أخذ عنهم جل العربية، قال الشاطبي: «وقد قال سيويوه بعد كلامه في الإشمام: (وهذا قول العرب ويونس والخليل) فعزاه إلى العرب، وهو الثقة في ما ينقل، فلا يُسمع كلام غيره في ذلك»^(٩٣).

ومن صرح بنسبة الإشمام إلى العرب الزجاجي^(٩٤)، والسيرافي^(٩٥)، ومكي بن أبي طالب^(٩٦)، والمهدوي^(٩٧)، وابن الباذش^(٩٨)، وحيدرة اليمني^(٩٩)، وأبو البقاء العكبري^(١٠٠).

فنفي أن يكون الإشمام من كلام العرب فيه تكذيب لهؤلاء العلماء في روايتهم، فليس هو اجتهاد منهم تصح مخالفته، ولو فتح باب التكذيب لم يبق — كما يقول الرّازي^(١٠١) — شيء من التحو واللغة سليماً من الطعن؛ لأنهما إنما أخذتا بالثقل، ولا يستقيم إلّا مع تصديق الثقل.

وثانيها: أن التحويين^(١٠٢) ذكروا أن الإشمام لهجة لبعض العرب، واللهجات لا مجال لابتكارها، قال أبو الحسن العروضي: «ومن العرب من يروم الحركة، ومنهم

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

من يُشْمُ»^(١٠٣)، وقال السيرافي: «وأكثر العرب يقف كذلك، ومنهم من إذا وقف أتى في الوقف بما يدلُّ به على تحريك الكلمة في الوصل، والعرب في الإتيان بذلك على مراتب، بعضها أوكد من بعض، فمنهم من يُشْمُ»^(١٠٤)، وقال المعري: «بعض العرب يُشْمُ ويروم عند الوقف»^(١٠٥)، ويمكن أن يؤخذ هذا من كتاب سيبويه، من قوله: «فأماً الذين أشموا فأرادوا...»^(١٠٦)، فيفهم من هذا أنه يتحدث عن لهجة طائفة من العرب.

وثالثها: أنَّ التحوّين يتحدثون عن الكثرة والقلّة في الإشمام بالنسبة إلى بقيّة أوجه الوقف، وهذا يدلُّ على أنّهم في مقام وصف كلام العرب، فلا معنى لأن يجعلوا شيئاً هم صنعه أكثر من وجه آخر أو أقلّ، ومن نصوصهم في هذا قول سيبويه بعد حديثه عن الروم في النصب: «وإجراؤه كإجراء المجزوم أكثر، كما أن الإشمام وإجراء الساكن في الرفع أكثر»^(١٠٧)، وقول السيرافي: «والوقف على ذلك كلّ أكثر في كلام العرب من الإشمام والروم»^(١٠٨)، وقال ابن بابشاذ بعد أن ذكر الإشمام وبقية أوجه الوقف: «السكون هو الأصل الأغلب الأكثر»^(١٠٩).

ورابعها: أنّ هناك طائفة من القراء أخذ عنهم هذا الإشمام رواية، فأخذ عن أبي عمرو وحمة والكسائي^(١١٠)، وعاصم^(١١١)، وخلف^(١١٢)، وأبي جعفر^(١١٣)، ولم يكن هؤلاء ليفعلوا في القراءة ما ليس منها، وإنما سبيلهم الاتباع، فهم متبعون غير مبتدعين^(١١٤)، وقد ذكر الداني^(١١٥) أنّ أئمة القراء إنما يعملون على الأثبت في الأثر، والأصح في الثقل؛ لأنّ القراءة سنّة متبعة، وأسانيد هؤلاء القراء تتصل بالصحابة، وهذا كافٍ في إثبات أنّ الإشمام من كلام العرب.

وأما بقية القراء فلم يرو عنهم الإشمام في الوقف^(١١٦)، ولكن درج علماء القراءات على إجازة الوقف به عند القراءة بجميع القراءات^(١١٧)، ولكنهم فرقوا، فذكروا أنّه في القراءات السابقة أخذ رواية، وأما في قراءة غيرهم فاستحسان منهم واختيار^(١١٨)، وهذا من أمانتهم ودقّتهم، فمع أنّهم لم يفتعلوا نهجاً غير معروف في

سنن القراءة، إلّا أنهم لمّا أخذوا به لقارئ لم يرو عنه صرّحوا بهذا، على أنّ السّمين الحلبيّ لم يستحسن منهم هذا الصّنيع، فقال: «والذي ينبغي إلّا يقرأ للباقيين بهما، وذلك أنّ الرّوم والإشمام كالإمالة والتّرقيق وغير ذلك ممّا يشبههما، فكما لا يقرأ لأحد من القراء بذلك إلّا بالتّوقيف فكذلك هذا»^(١١٩).

وهناك نصّان لعالمين من علماء القراءات قد يؤخذ منهما أنّ الإشمام اصطلاح من القراء، أوّلهما قول أبي عليّ الأهوازيّ (ت ٤٤٦هـ): «والإشارة إلى الإعراب في موضع الرّفْع والخفض عن الجماعة هي اختيار ابن مجاهد، واصطلاح من المقرئين»^(١٢٠)، والآخر قول المبارك الشّهرزوريّ (ت ٥٥٠هـ): «وذكر عن الإمام أبي بكر بن مجاهد أنّه كان يختار الإشارة في حال الوقف في المرفوع والمجرور، وبه يأخذ عن الجماعة، وهو اصطلاح من العلماء لأهل هذه الصّناعة، ليعرفوا ما عند القارئ في ذلك من معرفة الإعراب»^(١٢١)، فظاهرهما أنّ الإشارة التي هي الرّوم والإشمام^(١٢٢) اصطلاح اصطلاح عليه القراء؛ ليعرفوا تمكّن القارئ من العربيّة، وهذا يؤيد قول الدكتور إبراهيم أنيس ومحمّد الأنطاكيّ، ولكن ليس الأمر كذلك، فإنّ مرادهما أنّ علماء القراءات اصطلاحوا على الأخذ بالإشمام للقراء الذين لم يرو عنهم، لا أنّ جميع الإشمام أخذ اصطلاحاً، فهناك طائفة من القراء أخذ عنهم رواية، وعلماء القراءات^(١٢٣) يذكرون أوّلاً القراء الذين ثبت عنهم الإشمام، ثمّ يذكرون أنّ العرف في الإقراء جرى على الأخذ بالإشمام لبقية القراء اختياراً واستحساناً لا رواية، وكذا فعل الأهوازيّ والشّهرزوريّ، فبدأ بذكر القراء الذين ثبت عنهم الإشمام، ثمّ ذكروا عرف الإقراء في بقية القراء بذكر رأي ابن مجاهد، وهو أشهر من تزعم هذا الاختيار^(١٢٤)، فلا يصحّ أن يفهم هذان النّصّان بمعزل عن كتب فئهما.

وأما أدلّة النّافين فلا تقوم أمام الأدلّة السّابقة، فأهمّها - وهو قول قطرب بأنّه لم يسمع الإشمام من العرب - ليس فيه دليل؛ لأنّ عدم العلم ليس دليلاً على العدم،

إشمام الوقف في العربيّة بين النّفي والإثبات

و«الإحاطة ممتنعة، وقد يسمع البعض ما لا يسمع البعض»^(١٢٥)، وبهذا يردُّ على ما استدلَّ به محمّد الأنطاكيُّ من أنَّ سيبويه مع كثرة ما سمع عن العرب لم يسمعه، وإنّما أخذه عن غيره، ويضاف إليه أنَّ جلَّ ما في كتاب سيبويه ليس مروياً عن العرب مباشرة، بل أخذه سيبويه عن أشياخه، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد، ثمَّ بقيتْهم كيونس وأبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر، وهو في هذه القضية ينقلها عنهم، وكفى بهم عدولاً، ولذا تقبَّل روايتهم، ولم يشكَّ فيها، وليست الحجّة في العربيّة سماع سيبويه فحسب.

الخاتمة

خلص هذا البحث في ثبوت إشمام الوقف إلى النتائج الآتية:

- أنَّ جُلَّ علماء العربيَّة يثبتون إشمام الوقف.
- هناك فريق قليل من المتقدِّمين والمتأخِّرين ينفون أن يكون هذا الإشمام من كلام العرب، وبعضهم يرى أنَّه من وضع النَّحويِّين، وبعضهم يرى أنَّه من وضع القراء.
- أثبت البحث أنَّ هذا الإشمام مأخوذ عن العرب.
- الغالب أن يكون هذا الإشمام في الوقف، ولكَّه ورد قليلاً في وصل الكلام.

الهوامش والتعليقات:

- (١) الخصائص ١/٣٣.
- (٢) الكتاب ٤/١٧١.
- (٣) الحجّة ١/٢١٢ - ٢١٤ وينظر: التعلّيقه ٤/٢١٤.
- (٤) الحجّة ٦/٣٩٢ والتعلّيقه ٤/١٢٣.
- (٥) الحجّة ١/٣٤٦ - ٣٤٧.
- (٦) تنقيح الأبواب ٢٤٧.
- (٧) سورة يوسف، الآية (١١).
- (٨) المحصول ١/٣٤٧.
- (٩) المستوفى ٢/١٨٠ - ١٩١.
- (١٠) المستوفى ٢/١٨٠.
- (١١) كنز المعاني ١/٣٥١ وإبراز المعاني ١/٢٤٢ - ٢٤٣.
- (١٢) السبعة ٢٠٧ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ و٢١٢ والبديع لابن مطرف ١/٢٤١.
- (١٣) المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي ٢/٨٥٠.
- (١٤) الأصول ٣/٣٧٢ والتكملة ٢٠٥ والتبصرة والتذكرة ٢/٧١٦ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢/٧٠١.
- (١٥) البسيط ٢/٩٥٩.
- (١٦) الحجّة ٥/١٢٩.
- (١٧) الكشف عن وجوه القراءات ٢/٥٤ وجامع البيان ٣/١٣٠٢.
- (١٨) سورة الكهف، آية (٢)، وهذه قراءة عاصم في رواية أبي بكر (السبعة ٣٨٨ والإرشاد ٢/٧١٥).

- (١٩) الإقناع ٦٨٨/٢ وإبراز المعاني ٣/٣٢٩.
- (٢٠) سورة يوسف، آية (١١).
- (٢١) البيان ٣٤/٢ وينظر: الغرّة ١٣٦ والبسيط ٢/٩٥٨.
- (٢٢) جامع البيان ١٢١٨/٣ وينظر: الثّشر ٩٥٠ - ٩٥١.
- (٢٣) الإدغام الكبير ١٨٨.
- (٢٤) الإدغام الكبير ١٨٧ - ١٨٨ وجامع البيان ١/٤٥٨ والثّشر ٩٣٥.
- (٢٥) شرح الكافية ٢: ٢/٩٦٢ والبسيط ٢/٩٥٩ وشرح الجمل لابن الفخّار ١/٣٥٥ والمقاصد الشّافية ٣/٢٢.
- (٢٦) شرح الكافية ٢: ٢/٩٦٢ والمقاصد الشّافية ٣/٢١.
- (٢٧) التّحديد ٩٧.
- (٢٨) الخصائص ١/٧٣ والصّحاح "شمم" ٥/١٩٦٢.
- (٢٩) الكتاب ٣/٩٥.
- (٣٠) لم أفق على قائل البيت، وهو بلا نسبة في (الكتاب ٣/٩٥ والمنصف ٢/١٩١).
- (٣١) حواشي الكتاب "نور عثمانية" ٤٤٦ ب.
- (٣٢) تنقيح الألباب ٢٤٨.
- (٣٣) المستوفى ٢/١٨٥.
- (٣٤) المحكم ٧/٤٣٤، وينظر: رسالة الغفران ٣٦٨ - ٣٦٩.
- (٣٥) التّذييل والتّكميل ٦/٢٧١.
- (٣٦) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٥٨.
- (٣٧) الكتاب ٤/٢٠٤.
- (٣٨) معاني القرآن ١٤٢ ب.
- (٣٩) تنقيح الألباب ٢٤٨.

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

- (٤٠) المقاصد الشافية ٨ / ٥٤ .
- (٤١) حواشي الكتاب "نور عثمانية" ٤٤٦ ب.
- (٤٢) قول قطرب في (الإيضاح في علل النحو ٧٠ - ٧١ واللباب ١ / ٥٥).
- (٤٣) حواشي الكتاب "نور عثمانية" ٤٤٧ ب وتنقيح الألباب ٢٤٩ .
- (٤٤) التعليقة ٤ / ٢١٤ .
- (٤٥) التعليقة ٤ / ٢١٤ .
- (٤٦) شرح الكتاب ١٦ / ١١٩ .
- (٤٧) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٢٢ والتبصرة ١٠٦ وجامع البيان ٢ / ٨٣٢ والموضح ١ / ٢١٦ والمستوفى ٢ / ١٨٥ و ١٨٩ وإبراز المعاني ٣ / ١٩٦ .
- (٤٨) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٢٢ والتبصرة ١٠٦ .
- (٤٩) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٢٢ والتبصرة ١٠٦ وجامع البيان ٢ / ٨٣٢ والموضح ١ / ٢١٦ والمستوفى ٢ / ١٨٥ و ١٨٩ .
- (٥٠) شرح الهداية ٢٦٤، وكذا نسبه إلى ابن كيسان ابن مطرف في (البدیع ١ / ١٤٢)، ويظهر أن ابن كيسان له في هذه المسألة قولان، هذا أحدهما، والآخر موافقة سيويه (المرشد ١ / ٩٤).
- (٥١) العين ٦ / ٢٢٤ .
- (٥٢) تهذيب اللغة ١١ / ٢٩١ .
- (٥٣) ١٥٤ .
- (٥٤) المقاصد الشافية ٨ / ٥٤ .
- (٥٥) العروض ١١٧ - ١١٨ .
- (٥٦) الموضح ١ / ٢١٦ .
- (٥٧) مرشد القارئ ٧٧ .
- (٥٨) الأوسط ١٧١، ومراده بكلامه الأخير: أنه يجب الوقف على الساكن إلّا في ما سكن ما قبل

آخره، فهنا يميل عن تفضيل الإسكان إلى غيره من الروم والإشمام؛ هرباً من اجتماع السَّاكنين، مع جوازه في الوقف (ينظر: المرشد ٨٩).

(٥٩) الأوسط ١٧١.

(٦٠) شرح الكتاب للسِّيرافيّ ١١٨/١٦ و١٢٤ وجامع البيان ٢/٨٢٥ وشرح المقدمة المحسّبة ١٠٤/١.

(٦١) المرشد ٩٦.

(٦٢) المرشد ٩٢.

(٦٣) الأوسط ١٧٠.

(٦٤) من أسرار اللغة ٢٢٢ - ٢٢٣ وينظر: الأصوات اللغويّة ٤٣، ورجّحت صالحة آل غنيم رأي الدكتور أنيس في (اللهجات في الكتاب لسيويه ٣٧٨).

(٦٥) المحيط ١/٦٤ ح (١).

(٦٦) المحيط ١/٦٤ ح (١).

(٦٧) المحيط ١/٦٤ ح (١).

(٦٨) الكتاب ٤/١٦٩.

(٦٩) ينظر في ذلك حاشية للفارسيّ على (الكتاب نور عثمانية ٤٤٦ ب وينظر: تنقيح الأبواب ٢٤٨).

(٧٠) الكتاب ٤/١٧٢.

(٧١) معاني القرآن ١٤٢ ب.

(٧٢) الكتاب ٤/١٦٨ - ١٦٩.

(٧٣) الأصول ٢/٣٧٢.

(٧٤) الجمل ٣٠٩.

(٧٥) التُّكْملة ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٧٦) الإعراب في علم الإعراب ٨١٢.

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

- (٧٧) شرح المقدمة المحسبة ١/١٠٤.
- (٧٨) شرح اللمع ١٥.
- (٧٩) إصلاح الخلل ٣٣٣.
- (٨٠) المفصل ٣٥١.
- (٨١) الغرّة ١٣٥.
- (٨٢) التّوطئة ٣٤٦.
- (٨٣) الشّافية ٦٣.
- (٨٤) شرح عمدة الحافظ ٢/٩٧٣.
- (٨٥) الواضح ٢٦٢ والتّبصرة والتّذكرة ٢/٧١٦ وثمار الصّناعة ٢٠٣ والبيان في شرح اللمع ٤٩ وأسرار العربية ٣٥٣ وكشف المشكل ٢/٢٠٩ والبديع لابن الأثير ١: ٢/٦٨٠ والمقدمة الجزوليّة ٢٨٠ واللباب ٢/١٩٧ والفصول الخمسون ٢٦٧ والمقرّب ٢/٢٥ وشرح الشّافية للرّضيّ ٢/٢٧٥ والمحرّر ٣/٥٧٦ والفاخر ٢/٩٦٣ والكّنّاش ٢/١٥٧ وارتشاف الضّرب ٢/٨٠٨ والفضّة المضيّة ٤٧٠ وهمع الهوامع ٦/٢٠٨.
- (٨٦) تنقيح الألباب ٢٤٨ - ٢٤٩.
- (٨٧) المقاصد الشّافية ٨/٥٤.
- (٨٨) حواشي الكتاب نُور عثمانية ٤٤٦ ب.
- (٨٩) تنقيح الألباب ٢٤٨.
- (٩٠) الكتاب ٤/١٧٢.
- (٩١) الكتاب ٤/١٦٩.
- (٩٢) الكتاب ٤/١٧١.
- (٩٣) المقاصد الشّافية ٨/٥٤.
- (٩٤) الجمل ٣٠٩.

- (٩٥) شرح الكتاب ١١٨/١٦ .
- (٩٦) الكشف عن وجوه القراءات ١٢٢/١ .
- (٩٧) شرح الهداية ٢٦٢ .
- (٩٨) الإقناع ٥٠٥/١ .
- (٩٩) كشف المشكل ٢٠٧/٢ و ٢٠٩ .
- (١٠٠) اللباب ١٩٦/٢ .
- (١٠١) مفاتيح الغيب ٣/٨ .
- (١٠٢) ثمار الصنّاعة ٢٠٢ - ٢٠٣ والمفصل ٣٥١ وكشف المشكل ٢٠٨/٢ وشرح الجمل لابن خروف ٩١/٣ وإبراز المعاني ١٩٢/٢ .
- (١٠٣) كتاب في علم العروض ٥٠ .
- (١٠٤) شرح الكتاب ١٢٤/١٦ .
- (١٠٥) الصّاهل والشّاحج ٥٠٦ .
- (١٠٦) الكتاب ١٦٨/٤ .
- (١٠٧) الكتاب ١٧٢/٤ .
- (١٠٨) شرح الكتاب ١٢٤/١٦ .
- (١٠٩) شرح المقدمة المحسّبة ١٠٤/١ .
- (١١٠) الإرشاد ٤٩٩/١ والتذكّرة ٢٤١/١ والتبصرة ١٠٤ .
- (١١١) جامع البيان ٨٢٦ - ٨٢٧ والذّرة الفريدة ٢٦٨/٢ والتّشر ١٤٦٥ .
- (١١٢) غاية الاختصار ٣٩٩/١ والتّشر ١٤٦٥ .
- (١١٣) التّشر ١٤٦٥ .
- (١١٤) الإقناع ٥٥٨/١ .

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

- (١١٥) جامع البيان ٢/ ٨٦٠.
- (١١٦) الإرشاد ١/ ٤٩٩ والتبصرة ١٠٤ والتيسير ١٧٨ والتشتر ١٤٦٥.
- (١١٧) الإرشاد ١/ ٤٩٩ والتبصرة ١٠٤ والتيسير ١٧٨ والإقناع ١/ ٥٠٨.
- (١١٨) الإرشاد ١/ ٤٩٩ - ٥٠٠ والتذكرة ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ والتبصرة ١٠٤ والذرة الفريدة ٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩.
- (١١٩) العقد التضييد ١٣.
- (١٢٠) الوجيز ١١٧ وينظر: الإقناع ١/ ٥٠٨.
- (١٢١) المصباح الزاهر ٢/ ٥٣٤.
- (١٢٢) جامع البيان ١/ ٤٥٨ والتيسير ١٧٨.
- (١٢٣) الإرشاد ١/ ٤٩٩ - ٥٠٠ والتذكرة ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ والتبصرة ١٠٤ والتيسير ١٧٨ والأوسط ١٧٠ - ١٧١ وغاية الاختصار ١/ ٣٩٩ والذرة الفريدة ٢/ ٢٦٨ - ٢٦٩ والتشتر ١٤٦٥.
- (١٢٤) الإقناع ١/ ٥٠٨ وغاية الاختصار ١/ ٣٩٩.
- (١٢٥) الإدغام الكبير ١٥٩.

المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأمانى، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، تحقيق محمود عبد الخالق، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.
- الإدغام الكبير، لأبي عمرو عثمان الدانئ، تحقيق د. عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.
- الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة، لأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، تحقيق د. باسم بن حمدي بن حامد السيد، جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن للعسكريين، ١٤٣٢هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدره، دار الجليل، بيروت، ١٤١٥هـ.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لعبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق د. حمزة عبد الله التشرتي، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.
- الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الإعراب في علم الإعراب، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق عبد الله بن محمد السديس، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش أحمد بن علي الأنصاري، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- الأوسط في علم القراءات، لأبي محمد الحسن بن علي العماني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٧هـ.

إشمام الوقف في العربيّة بين النّفي والإثبات

- الإيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم عبد الرّحمن الزّجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- البديع في شرح القراءات السّبع، لمحمّد بن أحمد بن مطرّف القرطبي، تحقيق عبد الواحد الصّمدي، منشورات جائزة دبي الدّوليّة للقرآن الكريم، ١٤٣٧هـ.
- البديع في علم العربيّة، مجد الدّين بن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدّين و د. صالح حسين العايد، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزّجاجي، لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق د. عياد بن عيد النّبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- البيان في شرح اللمع، للشّريف عمر الكوفي، تحقيق د. علاء الدّين حمويّة، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٣هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- التّبصرة في القراءات، لمكيّ بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدّين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ١٤٠٥هـ.
- التّبصرة والتّدكرة، لأبي محمّد عبد الله الصّيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدّين، جامعة أمّ القرى، مكّة، ١٤٠٢هـ.
- التّحديد في الإتيان والتّجويد، لأبي عمرو عثمان الدّاني، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ١٤٢١هـ.
- التّدكرة في القراءات الثّمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٢هـ.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق أ. د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى.

د. ماجد بن عمر القرني

- التعلّيق على كتاب سيويه، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، ودار المعارف - القاهرة، ومطابع الحسيني - الرياض، الطبعة الأولى.
- التكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف الإشبيليّ، مخطوطة في دار الكتب المصريّة، رقم: ٥٣٠ نحو تيمور.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهريّ، تحقيق عبد السّلام هارون وآخرين، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- التّوطئة، لأبي عليّ الشّلوينيّ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوّع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ.
- التّيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو عثمان الدّانيّ، تحقيق د. حاتم الضّامن، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٣٣٢هـ.
- ثمار الصّناعة، لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدّينوريّ، تحقيق د. محمّد بن خالد الفاضل، مطبوعات جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ١٤١١هـ.
- جامع البيان في القراءات السّبع، لأبي عمرو عثمان الدّانيّ، تحقيق عبد المهيم الطّحّان وطلحة محمّد توفيق وسامي عمر إبراهيم وخالد عليّ الغامديّ، كليّة الدّراسات العليا والبحث العلميّ - جامعة الشّارقة، ١٤٢٨هـ.
- الجمل في النّحو، لأبي القاسم عبد الرّحمن الرّجّاجيّ، تحقيق د. عليّ توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ١٤٠٥هـ.
- الحجّة للقراء السّبعة، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للرّثاء، دمشق، ١٤١٣هـ.
- الخصائص، لعثمان بن جنيّ، تحقيق محمّد عليّ النّجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثّانية.
- الدّرة الفريدة في شرح القصيدة، للمتّجب الهمدانيّ، تحقيق د. جمال محمّد طلبة، مكتبة المعارف، الرّياض، ١٤٣٣هـ.

إشمام الوقف في العربيّة بين النّفي والإثبات

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الرابعة.
- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعرّي، تحقيق د. عائشة عبد الرّحمن، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة التاسعة.
- السّبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطّبعة الثانية.
- الشّافية في علم النّصريف، لعثمان بن الحاجب، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة، مكّة، ١٤١٥هـ.
- شرح جمل الرّجّاجيّ (الجزء الثّالث)، لابن خروف الإشبيليّ، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، مركز النّشر العلميّ في جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، ١٤٢٧هـ.
- شرح الجمل في النّحو، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق د. عليّ بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٦م.
- شرح الجمل، لابن الفخّار محمد بن عليّ، تحقيق د. روعة محمد ناجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٣٤هـ.
- شرح الشّافية، لرزيّ الدّين الإستراباذيّ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الرّفزاف ومحمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوريّ، وزارة الأوقاف العراقيّة، ١٣٩٧هـ.
- شرح الكافية، للرّزيّ الإستراباذيّ، تحقيق د. حسن بن محمد الحفظيّ و د. يحيى بشير مصريّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، الطّبعة الأولى.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ، تحقيق د. رمضان عبد الثّواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، الطّبعة الأولى.
- شرح اللمع في النّحو، للواسطيّ الضّرير، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- شرح المقدّمة المحسّبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق د. خالد عبد الكريم جمعة، المكتبة العصريّة، الكويت، ١٩٧٦م.

د. ماجد بن عمر القرني

- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد المهدي، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٧هـ.
- الصّاهل والشّاحج، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. عائشة عبد الرّحمن، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- الصّحاح، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- صناعة الكتاب، لأبي جعفر النّحاس، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربيّة، بيروت، ١٤١٠هـ.
- العروض، لأبي الحسن الأحنف، تحقيق د. أحمد محمّد عبد الدائم، المكتبة الفيصلية، مكّة، ١٤٠٥هـ.
- العقد التّضيد في شرح القصيد (من أوّل باب الوقف إلى نهاية باب ياءات الزّوائد)، للسّمين الحلبي، تحقيق عبد الله بن غزاي البراق، رسالة ماجستير في كليّة الدّعوة وأصول الدّين، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٢هـ.
- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السّامرائي، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمّة الأمصار، لأبي العلاء الحسن العطّار، تحقيق د. أشرف محمّد فؤاد طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ.
- الغرّة (من أوّل الكتاب إلى نهاية الأسماء السّنة)، لابن الدّهان الموصلي، تحقيق ماجد بن عمر القرني، بحث مجاز للنّشر من عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٢هـ.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلبي، تحقيق د. ممدوح محمّد خسارة، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب - الثّراث العربيّ، الكويت، ١٤٢٣هـ.
- الفصول الخمسون، لابن معط يحيى المغربي، تحقيق محمود محمّد الطّناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه، القاهرة، ١٣٩٧هـ.
- الفضة المضيئة في شرح الشّذرة الدّهية، لأحمد بن محمّد بن زيد العاتكي، تحقيق د. هزاع سعد المرشد، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢٤هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

إشمام الوقف في العربية بين النفي والإثبات

- الكتاب، لسيويه، مخطوطة في مكتبة نور عثمانية، إسطنبول، رقم ٤٦٢٨.
- كتاب في علم العروض، لأبي الحسن العروضي، تحقيق د. جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.
- كشف المشكل في النحو، لحيدرة اليميني، تحقيق د. هادي عطية مطر، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، بغداد، ١٤٠٤هـ.
- كنز المعاني في شرح حرز الأمان، لشعلة الموصلية، تحقيق د. محمد إبراهيم المشهداني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ودار البركة، دمشق، ١٤٣٣هـ.
- الكُنَّاش في فني النحو والصرف، لصاحب حماة الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل الأيوبي، تحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات و د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ١٤١٦هـ.
- اللهجات في الكتاب لسيويه، لصاحبة آل غنيم، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤٠٨هـ.
- المحرر في النحو، لعمر بن عيسى الهرملي، تحقيق د. أمين عبد الله سالم، مؤسسة العلياء، القاهرة، ١٤٣١هـ.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٣١هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن سيده، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشروق العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- المرشد في الوقوف على مذاهب القراء، لأبي محمد الحسن العماني، تحقيق هند بنت منصور العبدلي، رسالة ماجستير في كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- مرشد القارئ إلى تحقيق المقارئ، لابن الطحان السُماتي، تحقيق د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ٢٠٠٧م.
- المستنير في القراءات العشر، لابن سوار البغدادي، تحقيق د. عمّار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٦هـ.
- المستوفى في النحو، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود الفرخان، تحقيق د. محمد بدوي مختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، تحقيق د. إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، ١٤٣٨هـ.
- المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، د. عادل إبراهيم أبو شعر، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ١٤٣٦هـ.
- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لأبي علي محمد بن المستنير قطرب، نسخة خطية من الزاوية العثمانية بطولقة ولاية بسكرة، الجزائر.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- المفصل في علم العربية، لمحمد بن عمر الزمخشري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمان، ١٤٢٥هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ود. محمد البنا ود. عياد الثبيتي ود. عبد المجيد قطامش ود. سليمان العايد ود. السيد تقي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٨هـ.

- المقدّمة الجزوليّة في النّحو، لأبي موسى الجزوليّ، تحقيق د. شعبان عبد الرّحمن محمّد، القاهرة، ١٩٨٨م.
- المقرّب، لابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق أحمد عبد السّتار الجوّاريّ وعبد الله الجبوريّ، وزارة الأوقاف والشؤون الدّيّنة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٨م.
- الموضّح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم نصر بن عليّ الشّيرازيّ، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسيّ، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ.
- النّشر في القراءات العشر (منهج ابن الجزريّ في كتابه النّشر، مع تحقيق قسم الأصول)، لابن الجزريّ شمس الدّين محمّد بن محمّد، تحقيق السّالم محمّد الشّنقيطيّ، رسالة دكتوراه في كليّة أصول الدّين، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرّياض، ١٤٢١هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدّين السيّوطيّ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، الطّبعة الأولى.
- الواضح، لأبي بكر الزّبيديّ، تحقيق د. عبد الكريم خليفة، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٣٩٦هـ.
- الوجيز في شرح قراءات القراءة الثّمانيّة، لأبي عليّ الحسن الأهوازيّ، تحقيق د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ٢٠٠٢م.